تدابير لذوي الاحتياجات الخاصة في إطار الجهود المبذولة لمواجهة الجائحة

لقد أثرت جائحة الكورونا على ذوي الاحتياجات الخاصة بشدة. اقترحت لجنة عينتها وزارة الصحة وخدمات الرعاية تدابيراً في مجال الصحة والرعاية للحد من عواقب الجائحة على ذوي الاحتياجات الخاصة وأُسرهم.

قامت لجنة العمل الآن بتقديم تقريرها.

- قال وزير الصحة وخدمات الرعاية، بنت هويّ "يسعدني أن التقرير يحتوي على تدابير ملموسة للحد من عواقب الجائحة على الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة وأُسرهم. لتحسين الخدمات على المدى القصير، طلبت من مديرية الصحة تحديث توصياتها المختصة، وإرسال رسائل إلى البلديات ومديري شؤون المحافظات، وإجراء ندوة عبر الإنترنت حول مكافحة العدوى وحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة."

تألفت لجنة العمل من ممثلين عن مديرية الصحة، ومديرية شؤون الأطفال والشباب والأسرة Bufdir، ومديرية التعليم، والاتحاد العام لمنظمات ذوي الاحتياجات الخاصة، و SAFO(منتدى التعاون لمنظمات ذوي الاحتياجات الخاصة)، و منظمة ذوي الاحتياجات الخاصة الشبابية Unge funksjonshemmede، ومنظمة الصحة النفسية Mental Helse، ومنظمة اتحاد مقدمي الرعاية غير الرسميين Pårørendealliansen، والجمعية الوطنية للصحة العامة.

المعاناة من العزلة

عانى العديد من ذوي الاحتياجات الخاصة من العزلة الاجتماعية والوحدة وصعوبة الحصول على خدمات الصحة والرعاية التابعة للبلدية وكذلك الخدمات الصحية المتخصصة والخدمات المدرسية والتعليمية والأنشطة الترفيهية والعمل خلال جائحة كورونا.

يشير تقرير أعدته مديرية شؤون الأطفال والشباب والأسرة Bufdir (2020) عن عواقب المساواة لذوي الاحتياجات الخاصة أثناء جائحة كورونا إلى وجود تأثيرات مختلفة قصيرة وطويلة الأمد للعزلة وقلة الاتصال بالآخرين لفترة طويلة، فضلاً عن زيادة عبء الرعاية على الأُسر. حتى في الفترات التي أعيد فيها فتح المجتمع تدريجياً، أفادت مديرية شؤون الأطفال والشباب والأسرة الى أن التطور كان بطيئاً بشكل عام وفي بعض الحالات كان أبطأ بالنسبة لذوي الاحتياجات الخاصة.

تردّي الحالة الصحية

أفادت هيئة الرقابة للشؤون الصحية والاجتماعية بأن المستخدمين الذين يحتاجون إلى خدمات متعددة التخصصات أبلغوا بأنهم تلقوا خدمات أقل أثناء الجائحة، وأن صحتهم قد تدهورت. علاوة على ذلك، تشير التقارير إلى أن هذه المجموعة تضم أكبر نسبة من الأسر ومقدمي الرعاية الذين زادت جهودهم خلال الجائحة.

وعلى هذا الأساس، طلبت وزارة الصحة وخدمات الرعاية من مديرية الصحة القيام بالتالي:

1. النظر في مزيد من التدابير العامة الهادفة والملموسة للفئات الضعيفة، وربما تدابير جديدة لذوي الاحتياجات الخاصة.
2. تقييم التوصيات المقدمة في تقرير مديرية شؤون الأطفال والشباب والأسرة، وما إذا كان ينبغي تنفيذها وفقاً لصلاحيات وزارة الصحة وخدمات الرعاية. وكذلك النظر فيما هي شروط التنفيذ، والعواقب المترتبة مالياً وإدارياً.